

## التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف

( 229 ) ذلك خطأ من الكاتب لكان الواجب أن يكون في كلِّ المصاحف غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابه بخلاف ما هو في مصحفنا ، وفي اتِّفاق مصحفنا ومصحف الأبيِّ ما يدلُّ على أن الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ . مع أن ذلك لو كان خطأ من جهة الخطأ لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله - (صلى الله عليه وآله وسلم) - يعلمون من علّموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن ، ولأصلحوه بالسنتهم ولقنوه للامة تعليماً على وجه الصواب ، وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك - قراءة على ما هو به في الخطأ مرسوماً - أدلُّ دليل على صحّة ذلك وصوابه ، وأن لا صنع في ذلك للكاتب " (1) .

وقال الداني : " فإن قال قائل : فما تقول في الخبر الذي رويتمره عن يحيى ابن يعمر وعكرمة مولى ابن عباس عن عثمان أن المصاحف لمّا نسخت عرضت عليه فوجد فيها حروفاً من اللحن ، فقال : أتركوها فإن العرب ستقيمها - أو ستعربها - بلسانها . إذ ظاهره يدلُّ على خطأ في الرسم . قلت : هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجّة ، ولا يصحّ به دليل من جهتين ، إحداهما : أنّه - مع تخليط في إسناده واضطراب في ألفاظه - مرسل ، لأن ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئاً ، ولا رأياه ، وأيضاً ، فإن ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان ، لما فيه من الطعن عليه ، مع محلّة من الدين ومكانه من الإسلام ، وشدّة اجتهاده في بذل النصيحة ، واهتباله بما فيه الصلاح للأمة . فغير متمكّن أن يقول لهم ذلك وقد جمع المصحف مع سائر الصحابة الأخيار الأتقيار الأبرار نظراً لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم ، ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحناً وخطأً يتولّى تغييره من يأتي بعده ، ممّن لا شكّ أنّه لا يدرك مداه ولا يبلغ غايته ولا غاية من \_\_\_\_\_ (1) تفسير الطبري 6 : 19 .